

سياسة الاستثمار

أولاً: التمهيد

تهدف هذه اللائحة إلى ضبط ما يتعلق بالصلاحيات الخاصة بالاستثمار ذات العوائد الاقتصادية وفقاً لما تمليه أنظمة ولوائح سياسة الجمعية.

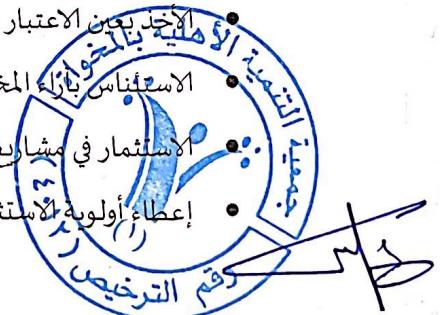
ثانياً: أهداف عملية الاستثمار

- تنويع مصادر الدخل للجمعية
- مواجهة حالات التبذب أو التراجع في الإيرادات
- تحقيق الاستدامة المالية للجمعية
- زيادة أصول الجمعية العقارية والمالية والفكرية

ثالثاً: المضمون

يتضمن السياسة حزمة إرشادات يوصى بالالتزام بها، وحزمة محظورات يمنع القيام بها:

- (أ) حزمة الإرشادات والتوصيات التي يجب اتباعها قبل البدء في أي مشروع استثماري
- تخصيص مبالغ الاستثمار بعد الاعتماد من مجلس الإدارة وعلى ان يكون تخصيص نسبة (١٥%) من مبالغ دعم البرامج لكل عام مالي وإن يكون من الفائض السنوي لكل عام مالي أو الشكلين معًا، وعلى أن تغطي خسائر الاستثمار في الجمعية من الميزانية التشغيلية للجمعية، طالما أن قرار الاستثمار اتخذه إدارة الجمعية وفي حالة عدم وجود تغطية للخسائر الناتجة في الميزانية يحمل كعجز ويرحل لتغذيته في الأعوام المقبلة.
 - عوائد استثمارات الجمعية أيًا كان مصدر أموالها تستخدم في تغطية الأعباء والمصروفات التشغيلية.
 - يظهر حساب مخصص انخفاض قيمة الاستثمارات مطروح شكليًا من رصيد الاستثمارات بالميزانية العمومية.
 - توحيد التوجهات الاستثمارية لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ولجنة الاستثمار وتنمية الموارد المالية.
 - الأخذ بعين الاعتبار المحافظة على السيولة النقدية التي تغطي مصاريف الجمعية لمدة لا تقل عن ستة أشهر.
 - الاستثمار بازنة المختصين في أعمال التجارة والاقتصاد والاستثمار.
 - الاستثمار في مشاريع تتسم بإمكانية تحويل قيمتها إلى سيولة نقدية وبدون خسائر.
 - إعطاء أولوية الاستثمار للمشاريع المرتبطة ب مجال عمل الجمعية كالخدمات التمكينية والتأهيلية.



- إعداد دراسة جدوى محكمة تثبت سلامة الدخول في كل مشروع استثماري بشكل منفرد.
- رئيس لجنة الاستثمار وتنمية الموارد المالية اعتمد عقود الرعاية لمنتجات سلعية أو خدمية والتي تهدف إلى توفير عائد أو نسبة من ربح السلعة للجمعية.
- الحصول على جميع الموافقات والتراخيص النظامية قبل البدء في المشروع الاستثماري.
- جميع الأنشطة الاستثمارية تخضع لمعايير الحكومة (الامتثال والالتزام - الشفافية والوضوح - السلامة المالية).

ب) حزمة المحظورات التي يجب على الجمعية تجنبها في الأنشطة الاستثمارية:

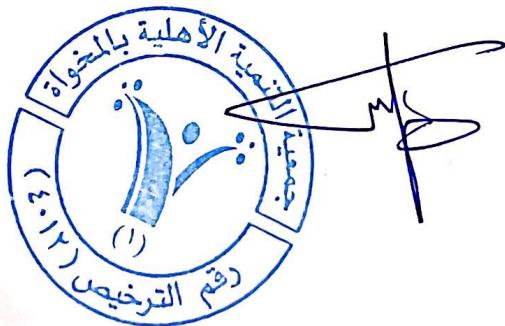
- الاستثمار المباشر أو غير المباشر في المشاريع وال المجالات التي يحررها الشرع أو يمنعها القانون كلياً أو جزئياً.
- الاستثمار في مشاريع عالية أو متوسطة المخاطر.
- الاستثمار في المضاربات المالية بأي شكل من الأشكال.
- الاستثمار الذي يعطل الجمعية من تأدية التزاماتها تجاه مستفيديها.
- الاستثمار الذي يفوق قدرات الجمعية المالية، أو قد ينقل الجمعية إلى الوضع الخطر.

رابعاً: المسؤوليات

يعتبر مجلس الإدارة هو المسؤول الأول عن الاستثمار في مشاريع مريحة وأمنة و اختيار المشاريع المناسبة، ووضع الحد المالي الأعلى للاستثمار، وتتولى لجنة الاستثمار وتنمية الموارد المالية بالجمعية المهام التنفيذية والإدارية ورفع التقارير عن المشاريع الاستثمارية وقياس مؤشرات الأداء الاستثماري بشكل دوري للمجلس.

خامساً :الالتزامات

تلزم لجنة الاستثمار وتنمية الموارد المالية بمراجعة وتحديث هذه السياسة بشكل دوري.



الرقم:
التاريخ:
المرفقات:

جمعية التنمية الأهلية بالمخواة
Almakhwah Community Development Association
إشراف المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي



تم اعتماد (سياسة الاستثمار) من مجلس إدارة جمعية التنمية الأهلية بالمخواة بموجب البند الأول من محضر اجتماع مجلس الإدارة رقم (٤٤/١٠٣) بتاريخ ١٤٤٤/٠٣/١٦ هـ.

رئيس مجلس إدارة جمعية التنمية الأهلية بالمخواة

علي بن سالم بن احمد الغُمري

التوقيع

